النفط يتراجع بأكثر من 1.5 بالمئة مع تجدد المخاوف بشأن الطلب

انخفضت أسعار النفط امس الخميس، بعد أن ارتفعت بقوة في الجلستين السابقتين إذ عادت المخاوف بشأن ضعف الطلب للظهور من جديد فيما يستعد المنتجون في خليج المكسيك لاستئناف الإنتاج عقب الإعصار سالي.

ونزلت العقود الآجلة لخام برنت 67 سنتا أو ما يعادل 1.6 بالمئة إلى 41.55 دولار للبرميل في التعاملات الصباحية بعد أن ارتفعت 4.2 بالمئة الأربعاء. وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 70 سنتا أو ما يعادل 1.7 بالمئة إلى 39.46 دولار للبرميل بعد أن قفزت 4.9 بالمئة الأربعاء.

وانخفضت الأسعار أيضا بفعل زيادة تفوق المتوقع في مخزونات نواتج التقطير الأميركية، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، مما أثار مخاوف بشأن الطلب على الوقود في أكبر اقتصاد ومستهلك للوقود في العالم.

وقال فيفيك دهار، محلل السلع الأولية لدى بنك الكومنولث في مذكرة «الطلب على نواتج التقطير... مبعث قلق أساسي». وكشفت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية أمس الأربعاء أن مخزونات نواتج التقطير زادت 3.5 مليون برميل الأسبوع الماضي. وذكرت الإدارة أن الطلب الأسبوعي على الوقود انخفض إلى 2.81 مليون برميل يوميا بتراجع 27.2 بالمئة مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

وقال دهار إن مخزونات نواتج التقطير عند أعلى مستوياتها لهذا الوقت من العام منذ 1991 على الأقل وإن هوامش شركات التكرير الأميركية لإنتاج نواتج التقطير عند أدنى مستوياتها في عشر سنوات.

وبدأت شركات الطاقة إعادة طواقمها لمنصات النفط البحرية في خليج المكسيك بعد أن اتجه الإعصار سالي إلى اليابسة. وتوقف إنتاج قرابة 500 ألف برميل يوميا من النفط البحري في خليج المكسيك بالولايات المتحدة قبيل وصول العاصفة.

وقالت مصادر إن لجنة تابعة لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها، فيما يعرف بمجموعة أوبك+، تجتمع اليوم للنظر في وضع السوق لكن من المستبعد أن توصي بتخفيضات إضافية لإنتاج النفط على الرغم من تراجع الأسعار في الآونة الأخيرة.

اقتصاد الإمارات سستفيد من الضعف المتوقع في سعر العملة الأميركية

«ساكسو بنك» يستبعد تراجعاً حاداً للدولار.. والنفط يبقى دون 50 دولاراً

أكد أولي هانسن، رئيس استراتيجية السلع لدى «ساكسو بنك»، أن اقتصاد الإمارات سوف يستفيد في هذه المرحلة من الضعف المتوقع استمراره في سعر الدولار الأميركي، فبالنظر لارتباط الدرهم بالدولار، من المتوقع أن يسهم تراجع قيمة الدرهم أمام العملات الأخرى في تعزيز جاذبية صادرات الدولة.

واستبعد أن تشهد العملة الأميركية تراجعاً حاداً في المرحلة المقبلة؛ لكنها ستبقى على ضعفها على الأقل قبيل الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. وتوقع أن يستمر توجه ضعف الدولار حتى نهاية العام.

وقال خلال مؤتمر صحفي عن بُعد، إن دول الخليج ستواجه صعوبات في موازنة اقتصاداتها خلال الفترة الحالية؛ بسبب الضغوط التي تشهدها أسعار النفط، وتوقعات بعدم انتعاش سعر البرميل فوق 50 دولاراً قبل نهاية العام الجاري على أقرب تقدير.

وقال: من المتوقع أن يراوح السعر بين 35 إلى 45 دولاراً للبرميل خلال الأشهر القليلة المتبقية من العام الجاري.

ولفت إلى وجود عدّة عوامل تؤدي إلى بقاء سعر النفط دون عتبة 50 دولاراً للبرميل حتى 2021، ويعود ذلك إلى تعثّر الطلب العالمي على النفط؛ بسبب القيود على حركة السفر التي فرضتها جائحة كوفيد– 19، والتزايد المتسارع في مخزون النفط في مرافق التخزين، وتخفيض المملكة العربية السعودية لسعر صادراتها النفطية.

وقال هانسن: شهدت أسعار النفط الخام استقراراً نسبياً عند 40 دولاراً تقريباً منذ شهر يونيو، إلا أن هنالك مؤشرات في بيانات السوق الفعلي على وجود مخاطر ناشئة؛ حيث إنّ هوامش أرباح تكرير النفط الضعيفة، الناتجة بشكل أساسيّ عن زيادة الديزل ووقود الطائرات غير المرغوب، ستؤدي إلى امتلاء مرافق التخزين بسرعة كبيرة.

وفي الوقت نفسه خفضت السعودية أسعار المبيع الرسمية لصادراتها إلى آسيا، ما عزز الاعتقاد بتعثر انتعاش الطلب العالمي في تزايد جديد لأعداد المصابين بمرض كوفيد– 19 في مختلف أنحاء العالم. وقد يكون تخفيض السعودية لأسعار المبيع محاولة لتشجيع الصين على استيراد النفط؛ حيث تزداد المنافسة على هذا العميل المهم مع تباطؤ مستويات الطلب العالمي. ويأتي ذلك عقب انخفاض في واردات الصين من النفط الخام المنقولة بحراً في أغسطس بنسبة 5.4 بالمئة مقارنة بالشهر السابق، لتصل إلى 11.3 مليون برميل في اليوم، ولا تزال أكثر من العام الماضي بنسبة 13 بالمئة.

وأوضح هانسن: إنه من غير المتوقع حصول عمليات بيع جديدة للنفط الخام، إلاّ أنه علينا قبول حقيقة أن جائحة كوفيد– 19 والقلق من عدم توفّر لقاح قد يؤخر انتعاش السعر إلى 50 دولاراً وأكثر حتى العام القادم.

وأضاف هانسن: سيفرض تباطؤ انتعاش أسعار النفط تحديات على الدول الأعضاء في منظمة أوبك بلس، والتي رفعت سقف إنتاجها قبل انتعاش الطلب بما يكفي لاستيعاب هذا الإنتاج الإضافي. ويفرض التأثير طويل المدى لانخفاض أسعار النفط والتأثير السلبي لجائحة كوفيد19– على السياحة العالمية تحديات على اقتصادات دول الخليج.

ويتطلّع أعضاء منظمة أوبك إلى انتعاش الأسعار؛ وذلك لأن سعر 40 دولاراً للبرميل يُعد تقريباً نصف السعر الذي يحتاج إليه العديد من أعضاء المنظمة، بما فيهم المملكة العربية السعودية؛ للمحافظة على توازن ميزانياتهم.

واختتم هانسن: يعتمد الأمر على كيفية تغيير سلوكنا على المستوى الفردي والجماعي، وكيفية عملنا في المستقبل. وهنالك احتمال كبير أن تؤدي الجائحة إلى تغيير نمط حياتنا وعملنا في المستقبل، ما سيؤثر سلباً في استهلاك الوقود مستقبلاً.

وأعتقد أن الواقع الجديد سيعني خفض عدد اجتماعات الأعمال المحلية والعالمية، وارتفاع عدد العاملين من المنزل، واعتماد الدراجات الهوائية وسيلة للتنقل، وقضاء العطلات محلياً بدل رحلات السفر الخارجية، وتفضيل الخدمات والبضائع المحليّة. وسيكون لهذه العوامل الأثر الكبير في الطلب في قطاع الطاقة، التي ستصبح، برأيي، القضية المحورية لعام 2021 وما بعده.

ولفت إلى أن الارتفاع المتوقع في إنتاج ليبيا من النفط، والذي ما يزال تحت 100 ألف برميل في اليوم حالياً؛ سيشكل خطراً إضافياً على أسعار النفط في المرحلة المقبلة، الأمر الذي سيعتمد على سرعة رفع الإنتاج في المرحلة المقبلة.

وعلى مستوى الذهب، قال هانسن: إنه في حال حافظت أسعار المعدن الثمين على ارتفاعها فوق 1900 دولار للأونصة في الأشهر المقبلة فربما تنهي العام فوق 2000 دولار للأونصة. ورجح أن ترتفع الأسعار بإضافة من 10 إلى 15 بالمئة أخرى في العام المقبل. وقال: إن أسعار السلع في المرحلة المقبلة سوف تتأثر بسيناريوهات الانتخابات الأمريكية.

الفدرالي الأميركي قد يبقي أسعار الفائدة ثابتة حتى 2023

أبقى مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي أسعار الفائدة قابعة قرب الصفر وتعهد بأن تظل كذلك إلى أن يصبح التضخم بصدد أن «يتجاوز على نحو متوسط» هدف البنك المركزي البالغ 2 بالمئة «لبعض الوقت».

ويأتي ذلك في إطار تحول في السياسة النقدية أُعلن الشهر الماضي ويستهدف التعويض عن سنوات التضخم الضعيف والسماح للاقتصاد بمواصلة خلق فرص العمل لأطول فترة ممكنة.

وشهد بيان سياسة البنك المركزي تحولا أيضا من هدف تحقيق الاستقرار بأسواق المال إلى تنشيط الاقتصاد، إذ قال المجلس إنه سيبقي على مشتريات السندات الحكومية عند معدلات لا تقل عن الوتيرة الحالية البالغة 120 مليار دولار شهريا، لكن مع إضافة أن الهدف من ذلك يتمثل جزئيا في توفير أوضاع مالية «تيسيرية» في المستقبل.

وقال المجلس في بيانه بعد اجتماع دام يومين إن جائحة فيروس كورونا تواصل الضغط على الاقتصاد الذي رفع على الرغم من ذلك توقعاته له في المدى القريب.

وقال جيروم باول رئيس الاحتياطي الفدرالي «نحن نتوقع أن نحافظ على سياسة نقدية تيسيرية حتى نصل إلى الأهداف الاقتصادية المرجوة ومن بينها المستويات القصوى للتوظيف. بالنسبة لأسعار الفائدة، نحن نتوقع أن المستوى الحالي 0 – 0.2 بالمئة سيبقى حتى تصل أسواق العمل إلى المستوى الذي تراه اللجنة متماشيا مع المستويات القصوى للتوظيف، ويصل التضخم إلى مستوى 2 بالمئة وإلى مسار ليتجاوز هذا المستوى بمعدلات متوسطة.

وأضاف «نحن نرى أن هذا بيان قوي لدعم النشاط الاقتصادي. الآن نحن نشتري السندات الحكومية بمعدل 120 مليار دولار شهريا، وهذا أيضا يصب في مسار السياسة التيسيرية. وادينا المرونة لتعديل هذه الأداة ولدينا أيضا أدوات أخرى. ولكن حاليا نحن نرى أن سياستنا النقدية كافية لدعم الاقتصاد.

وتابع «لقد أوضحنا منذ البداية أن الفدرالي سيقدم الدعم والاستقرار للاقتصاد في الأيام الأولى للأزمة. وبعد ذلك سنقدم الدعم المناسب لمساندة الاقتصاد في مرحلة التعافي، ولهذا غيرنا التقديرات ولدينا الأدوات لفعل المزيد حين يحين الوقت لذلك».

وقالت لجنة السوق المفتوحة الاتحادية المسؤولة عن تحديد سعر الفائدة إن الفيروس «يخلق معاناة إنسانية واقتصادية هائلة.. مجلس الاحتياطي ملتزم باستخدام شتى أدواته لدعم الاقتصاد الأمريكي في هذا الوقت العصيب.»

وأظهرت التوقعات الجديدة أن أسعار الفائدة لن تتغير حتى 2023 على الأقل، مع عدم اختراق التضخم مستوى الاثنين بالمئة خلال تلك الفترة. وأصبح النمو الاقتصادي المتوقع هذا العام 3.7– بالمئة، ارتفاعا من توقع كان يبلغ 6.5– بالمئة في يونيو. ومن المتوقع أن تتراجع البطالة إلى 7.6 بالمئة بنهاية السنة مقارنة مع 9.3 بالمئة كانت متوقعة في يونيو.

فائض تجارة اليورو يرتفع لـ 33 مليار دولار

أظهرت بيانات رسمية أن الفائض التجاري غير المعدل لمنطقة اليورو قفز على أساس سنوي في يوليو، إذ تراجعت الواردات أكثر مع الصادرات في ظل تباطؤ اقتصادي ناجم عن جائحة كوفيد– 19.

وقال مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي يوروستات، إن الفائض التجاري لدول منطقة اليورو التي تضم 19 دولة مع بقية العالم بلغ 27.9 مليار يورو (33.1 مليار دولار) في يوليو تموز، ارتفاعا من 23.2 مليار دولار قبل عام. وتراجعت واردات منطقة اليورو 14.3 بالمئة في يوليو مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي بينما نزلت الصادرات 10.4 بالمئة فقط.

وبلغ الفائض التجاري المعدل في ضوء التقلبات الموسمية في يوليو تموز 20.3 مليار يورو ارتفاعا من 16 مليار يورو في يونيو حزيران، إذ زادت الصادرات المعدلة في ضوء العوامل الموسمية 6.5 بالمئة على أساس شهري وارتفعت الواردات 4.2 بالمئة فقط.

ونما العجز التجاري للاتحاد الأوروبي مع الصين في الفترة من يناير كانون الثاني إلى يوليو تموز ليبلغ 104.8 مليار يورو من 92.5 مليار في نفس الفترة من 2019، لكن العجز في التجارة مع روسيا، المورد الرئيسي للنفط والغاز لأوروبا، انخفض بشدة إلى 12.4 مليار يورو من 38.3 مليار.

وتراجع فائض تجارة الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة في أول 7 أشهر من العام إلى 82.7 مليار من 89.1 مليار ومع بريطانيا إلى 55.7 مليار يورو من 75.8 مليار.

الذهب يتراجع بعد ارتفاع الدولار وسط توقعات اقتصادية قوية

تراجعت أسعار الذهب امس الخميس مع صعود الدولار بعدما رسم مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) صورة إيجابية للتعافي الاقتصادي لكنه أحجم عن تقديم مؤشرات ملموسة بشأن المزيد من التحفيز.

نزل الذهب في المعاملات الفورية 0.8 بالمئة إلى 1943.70 دولار للأوقية (الأونصة) فيما تراجعت العقود الأميركية الآجلة للذهب 1بالمئة إلى 1950.50 دولار.

وارتفع مؤشر الدولار إلى أعلى مستوى في أكثر من أسبوع مقابل بقية العملات بعدما ألمح الاحتياطي الاتحادي الأربعاء إلى أنه يتوقع تسارع تعافي الاقتصاد الأميركي من جائحة كورونا وتراجع البطالة بوتيرة أسرع مما توقع البنك المركزي في يونيو.

وتلقى الذهب بعض الدعم من تعهد البنك المركزي بإبقاء أسعار الفائدة قرب مستويات الصفر مئوية حتى يمضي التضخم على مسار «تجاوز باعتدال» لمستوى 2 بالمئة المستهدف «لبعض الوقت».

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، انخفضت الفضة 1.5بالمئة إلى 26.82 دولار للأوقية وتراجع البلاتين 2.3 بالمئة إلى 946.10 دولار للأوقية. ونزل البلاديوم 1.3بالمئة إلى 2367.49 دولار للأوقية.

مؤشرات الصين وأميركا تدعم التعافي على المدى المتوسط

نظرة متشائمة من «البنك الدولي»: تعافي الاقتصاد قد يستغرق 5 أعوام

قالت كبيرة خبراء الاقتصاد في البنك الدولي كارمن راينهارت، امس الخميس، إن تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا قد يستغرق 5 أعوام.

وأفادت، في مداخلة عن بعد خلال مؤتمر عُقد في مدريد، «سيكون هناك على الأرجح تعافيا سريعا نظرا لرفع كافة القيود المرتبطة بإجراءات العزل العام، لكن التعافي الكامل سيستغرق ما يصل إلى 5 أعوام».

وأضافت أن الركود الناتج عن الجائحة سيدوم لفترة أطول في بلدان عن غيرها وسيسفر عن خلل في المساواة نظرا لأن الدول الأشد فقرا ستتضرر أكثر من الغنية.

وتابعت أنه لأول مرة في غضون 20 عاما، ستزيد معدلات الفقر العالمية بعد الأزمة.

إلى ذلك، أبقى مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي أسعار الفائدة قابعة قرب الصفر يوم الأربعاء وتعهد بأن تظل كذلك إلى أن يصبح التضخم بصدد أن «يتجاوز على نحو متوسط» هدف البنك المركزي البالغ 2 بالمئة «لبعض الوقت». ويأتي ذلك في إطار تحول في السياسة النقدية أُعلن الشهر الماضي ويستهدف التعويض عن سنوات التضخم الضعيف والسماح للاقتصاد بمواصلة خلق فرص العمل لأطول فترة ممكنة.

وشهد بيان سياسة البنك المركزي تحولا أيضا من هدف تحقيق الاستقرار بأسواق المال إلى تنشيط الاقتصاد، إذ قال المجلس إنه سيبقي على مشتريات السندات الحكومية عند معدلات لا تقل عن الوتيرة الحالية البالغة 120 مليار دولار شهريا، لكن مع إضافة أن الهدف من ذلك يتمثل جزئيا في توفير أوضاع مالية «تيسيرية» في المستقبل.

من جانبها، قالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إن الاقتصاد العالمي يتعافى على ما يبدو من التراجع الناجم عن جائحة فيروس كورونا بسرعة أكبر مما كان يُعتقد قبل شهور قليلة، وذلك بفضل تحسن الآفاق بالنسبة للصين والولايات المتحدة.

وأضافت المنظمة أن الاقتصاد العالمي في طريقه إلى الانكماش 4.5 بالمئة هذا العام، ورغم أنه انكماش غير مسبوق في التاريخ الحديث، فإنه أفضل من توقعها في يونيو حزيران انكماشا 6 بالمئة.

وتابعت المنظمة، وهي منتدى للسياسات مقره باريس، أنه في حالة مواصلة منع الفيروس من الانتشار بشكل خارج عن السيطرة، سيقفز الاقتصاد العالمي من جديد إلى النمو العام المقبل بتوسع 5 بالمئة في خفض لتوقع في يونيو بتوسع 5.2 بالمئة.

وبعدما كانت الصين أول بلد يشهد انتشار الفيروس لكنها تحركت سريعا للسيطرة عليه، بات من المتوقع أن تكون الدولة الوحيدة في مجموعة العشرين للاقتصادات الكبرى التي تشهد نموا هذا العام بزيادة قدرها 1.8 بالمئة ارتفاعا من توقع في يونيو حزيران بانكماش 2.6 بالمئة.

في الوقت نفسه، يُتوقع أن يكون الاقتصاد الأميركي أفضل حالا هذا العام عما كان يُعتقد وأن يشهد انكماشا 3.8 بالمئة وهو ما يعد تدهورا شديدا لكنه لا يزال أفضل بكثير من توقع سابق بانكماش 7.3 بالمئة.